

أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري

للفترة 1990-2010

أ.د. بن عبد العزيز فطيمة* & أ. قاسي فاطمة الزهراء**

Abstract:

Le taux de change a un rôle important dans le succès de tout système économique, tant que celui-ci est un stable et proche de sa valeur réelle, cela encourage l'investissement étranger; et du même fait la monnaie du pays souligne sa souveraineté et de sa place dans l'économie mondiale. Donc il est important de s'intéresser au taux de change afin d'épargner à l'économie des crises aiguës.

Dans cet article, nous examinons l'impact des fluctuations du taux de change sur certains indicateurs de l'économie algérienne pour la période 1990-2010.

Les mots clés: Fluctuations des taux de change, Indicateurs de l'économie algérienne, Dinar algérien (DZD), Euro (EUR), Dollar américain (USD).

ملخص:

لسعر الصرف أهمية ودور كبير في نجاح أي نظام اقتصادي، فعندما يكون مستقر وقريب من قيمته الحقيقية سيشتجع الاستثمارات الأجنبية وتبرز عملة الدولة سيادتها ومكانتها في الاقتصاد العالمي. وبالتالي، من المهم الاهتمام بسعر الصرف ومستوياته حتى نجنب الاقتصاد أزمات حادة.

في هذه الورقة، ندرس أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2010.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الدينار الجزائري (DZD)، الأورو (EUR)، الدولار (USD).

* أستاذة - جامعة البليدة 2

** طالبة دكتوراه علوم - جامعة البليدة 2

مخطط المقال:

مقدمة

- 1) تقلبات سعر الصرف والمتغيرات الداخلية
1-1 المتغيرات الداخلية الاقتصادية
2-1 متغيرات داخلية أخرى
 - 2) أثر الدولار والأورو على سعر الصرف
1-2 العلاقة بين سعر صرف الدولار مقابل الدينار والدولار مقابل الأورو
2-2 العلاقة بين سعر صرف الأورو مقابل الدينار والدولار مقابل الأورو
- خاتمة

مقدمة:

قامت الجزائر على مدى السنوات الماضية بإصلاح القطاع المالي تدريجيا، وهذا أثر على هيكل نظام الصرف، الذي تأثر بكل هذه الإصلاحات التي طرأت على القطاع المالي وخاصة المصرفي، وتعثر النظام الاقتصادي القائم على التخطيط أدى إلى التفكير في التحول إلى اقتصاد السوق خاصة مع التحولات الدولية المحيطة، مما جعل من إصلاح الاقتصاد وتطويره وتنميته أولوية كبرى حتى يتمشى مع مساعيها للانضمام لمنظمة التجارة الدولية. والجزائر كباقي الدول تسعى لتحقيق اقتصاد قوي مزدهر منذ الاستقلال، وهذا بتطبيق العديد من البرامج التنموية، وخلال سعيها هذا قامت بعدة إصلاحات اقتصادية ومالية منها ما مس وأثر على نظام سعر الصرف وأدى إلى تغييره وتقلبه، مثل التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ومن ثم حدوث أزمة المديونية واللجوء إلى صندوق النقد الدولي وما صاحبه من التزامات بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي وبرنامج التثبيت وإتباع نظرية المرونة في تسوية ميزان المدفوعات، ثم إتباع نظام الصرف المعوم المدار وتحرير التجارة الخارجية، كل هذا أدى إلى تقلب سعر الصرف ولا بد وكان له أثر على الاقتصاد الجزائري. وأيضا الجزائر كباقي الدول، لها علاقات اقتصادية مع الخارج، مما يعني أن سعر صرفها يتأثر بتغيرات أسعار العملات المهمة في الاقتصاد العالمي.

من خلال الورقة البحثية، سعيانا للإجابة على التساؤلات التالية: ما هي المتغيرات التي أثرت على سعر الصرف الجزائري في الفترة 1990-2010؟ وما أثر تقلباته على كل من الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية؟ وما هي العلاقة بين سعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر صرف الدينار الجزائري في هذه الفترة؟

1) تقلبات سعر الصرف والمتغيرات الداخلية:

قمنا باستخراج بعض العوامل والمتغيرات المرتبطة بسعر الصرف مدعمين استنتاجاتنا بالنظريات والتحليلات الموجودة في النظرية الاقتصادية، وسنقوم بدراسة التفاعل بين هذه المتغيرات وسعر الصرف.

1-1) المتغيرات الداخلية الاقتصادية:

المتغيرات التي قمنا باستنتاجها من خلال ما جاء في النظريات الاقتصادية المتعلقة بسعر الصرف كانت التضخم، سعر الفائدة والنمو الاقتصادي.

✚ تطور سعر الصرف بدلالة التضخم وسعر الفائدة والنمو الاقتصادي:

تم إعداد سعر صرف الدينار لمدة طويلة كعنصر يستفيد من الاستقرار في إطار المنظومة الاقتصادية، وقد كان هذا الاستقرار ضروريا بالنظر للمرحلة التي عرفها الاقتصاد والتي تميزت بنظام تسيير مخطط مركزي، وينتميه كثافة تتطلب استثمارات معتبرة تم إنجازها بوتيرة سريعة¹. وهنا، سندرس العلاقة بين تقلب سعر الصرف الاسمي الرسمي للدينار مع كل من التضخم أو ما يعرف بمؤشر أسعار المستهلك، ومن ثم سعر الفائدة.

✚ التضخم:

يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي تدهور سعر صرفها، مما يدل على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف². ويعكس المؤشر التغير السنوي النسبي في قيمة سلة مشتريات ومؤشر لاسبير للأسعار هو المستخدم عادة بكثرة من طرف الهيئات الدولية والهيئات الرسمية في الجزائر لحسابه³، وصيغة المؤشر هي كما يلي:

$$(p0i*Q0i) * 100 \sum ILPt1/t0 = (\sum (p1i*Q0i) /$$

حيث: $LP_{t1/t0}$ الرقم القياسي للأسعار لاسبير، p_{1i} الأسعار للسنوات المدروسة
 Q_{0i} الكمية المستهلكة في سنة الأساس، p_{0i} الأسعار في سنة الأساس.

وللحصول على معدل التغير لكل سنة، نحسب الفرق بين المؤشر في سنة المدروسة وسنة الأساس*. والجدول الموالي يبين تطور كل من التضخم وسعر صرف الدينار مقابل الدولار من 1990 إلى 2010:

الجدول 01: تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار والتضخم 1990-2010

السنة	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار	التضخم %	% التغير في سعر الصرف
1990	9,5773	16,7	0
1991	20,0132	25,9	52,15
1992	21,836	31,7	8,35
1993	23,345	20,5	6,46
1994	35,059	29	33,41
1995	47,6847	29,8	26,48
1996	54,7678	18,7	12,93
1997	67,7303	5,7	5,13
1998	58,736	5	1,71
1999	66,6402	2,6	11,86
2000	75,285	0,3	11,48
2001	77,215	4,2	2,5
2002	79,682	1,4	3,1
2003	77,395	4,3	2,95-
2004	72,061	4	7,40-
2005	73,276	1,4	1,66
2006	72,647	2,3	0,87-
2007	69,292	3,7	4,84-
2008	64,7843	4,9	6,96-
2009	72,647	5,7	10,82
2010	74,3908	3,9	2,34

نسبة التغير محسوبة باستعمال صيغة البنك المركزي.
المصدر: تطور سعر صرف مقابل الدينار، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (لسنوات 2001، 2005، 2011)،
موقع صندوق النقد العربي:

<http://www.amf.org>

ومعدل التضخم، موقع البنك الدولي:
<http://www.worldbank.contries.algeria/data-statistique.html>

* هناك أيضا الرقم القياسي لباش ويحسب كما يلي:

$$i) \text{ IPP}_{t1/t0} = \frac{\sum (p_{ti} * Q_i)}{100} * 100$$

حيث Q_i هي الكمية المستهلكة في السنوات المدروسة.

ويوجد الرقم القياسي لفيشر ويحسب:

$$\text{IFP}_{t1/t0} = \sqrt{\text{ILP}_{t1/t0} * \text{IPP}_{t1/t}}$$

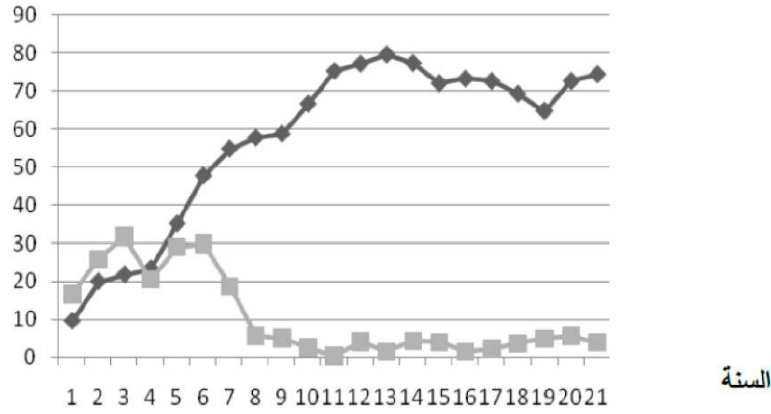
«أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2010»

أ. د. / بن عبد العزيز فطيمة & أ. / قاسي فاطمة الزهراء

ولتحليل المعلومات الموجودة في الجدول، قمنا بتمثيلها في المنحنى الموالي:

الشكل 01: منحنى تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار والتضخم 1990-2010

سعر الصرف والتضخم



استنادا لمعلومات الجدول رقم 01
الأسود سعر الصرف، الرمادي: التضخم، السنوات معبر عن كل سنة برقم من 1 إلى 21 على الترتيب من
1990 إلى 2010

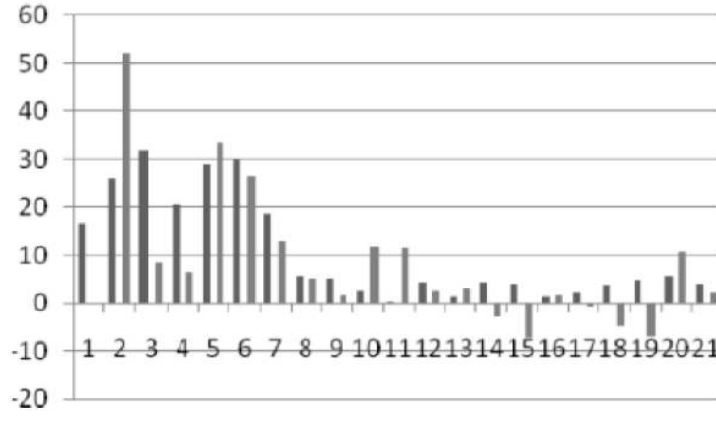
نلاحظ من المنحنى أن من الفترة 1990-1995 كان تطور كل من سعر الصرف ومعدل التضخم بشكل متزامن ومتوازي، أي عند حصول تغير في سعر الصرف سيكون هناك تغير في معدل التضخم لكن بنسبة أكبر لأن كما هو موضح في الشكل منحنى التضخم في تلك الفترة هو أعلى من منحنى سعر الصرف، لكن بعد سنة 1995 نلاحظ وجود فجوة بين تطور سعر الصرف والتضخم والتباعد بين المنحنيين يتزايد بمرور السنوات. وللتوضيح أكثر قمنا بحساب نسبة التغير في سعر الصرف المذكورة في الجدول السابق وذلك بنفس الصيغة التي يقوم بنك الجزائر باستعمالها وهي:

$$\Delta TC = ((tc_2 - tc_1) / tc_2) * 100$$

حيث: ΔTC نسبة تغير سعر الصرف
 tc_2 سعر الصرف في سنة الدراسة
 tc_1 سعر الصرف في السنة السابقة.

والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول السابق وتحليلها وفهمها أكثر فلنمثل كل من نسب تغير سعر الصرف والتضخم بأعمدة كما يلي:

الشكل 02: تمثيل نسب تغير سعر الصرف ومعدل التضخم



استنادا لمعلومات الجدول رقم 01
الرمادي: نسب تغير سعر الصرف، الأسود: ومعدلات التضخم

من الشكل أعلاه نلاحظ أن التضخم ساهم في تقلب سعر الصرف، كما نلاحظ أن في الفترة 2003-2004 و 2006-2008 كان التغير في سعر الصرف سالب، في الفترة 1990-1995 كانت الجزائر في خضم إعادة جدولة ديونها وللقيام بهذه العملية كان عليها تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي وبرنامج التثبيت الذي يفرضه ويصممه صندوق النقد الدولي، من بنود هذا البرنامج هو وقف دعم الأسعار وتثبيت أسعار المواد الأساسية، سبب تمادي البنك المركزي في إصدار النقد في الثمانينات والسبعينات من القرن الماضي لتمويل عجز موازنة الدولة وتمويل مخططات التنمية حيث بلغ نسبة نمو الكتلة النقدية في الفترة 1986-1990 إلى 9.02%. وكانت هناك مشاكل هيكلية مثل سوء تسيير وارتفاع معدل النمو الديموغرافي وسوء استخدام الأموال المقترضة وتوجيهها للاستهلاك ومشاريع عوائدها لن تحصل إلا على المدى البعيد، هذا أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة فقد كانت 16.7% في 1990 و 29.8% في

1995، وبالتالي يمكننا القول أن التضخم في هذه الفترة كان تضخم نقدي هيكلي*. لذا قام بنك الجزائر برفع نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك لتصل إلى 11.5% للحد من قدرة البنوك على الإفراض وبالتالي التحكم في حجم الكتلة النقدية التي بلغت في 1995 799.6 مليار دينار جزائري، وقامت الحكومة بإصدار سندات خزينة لامتناس الكتلة الزائدة وأصبح بنك الجزائر يتدخل بسياسة السوق المفتوحة**. وحتى أنها رفعت سقف إعادة خصم الأوراق التجارية ليصل إلى 14% في 1995، أما بالنسبة لسعر الصرف، فنتيجة لبرنامج الإصلاح الهيكلي اضطرت الجزائر إلى تخفيض قيمة العملة المحلية عدة مرات أولاً لأن كانت هناك مغالاة في تقييم العملة الجزائرية وثانياً لأن ميزان المدفوعات كان يعاني من عجز كبير وحسب صندوق النقد الدولي فإن أحسن طريقة لمعالجة هذا العجز هي تخفيض سعر الصرف حسب نظرية المرونات، ثم بعد 1990 بدأنا نطبق مبدأ الانزلاق التدريجي أي إبقاء العملة مخفضة لذا نجد أن سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري ارتفع بنسبة 52.15% سنة 1991 وواصل الارتفاع تدريجياً ليصل إلى 47.6847 دينار جزائري للدولار الواحد. ثم الفترة 1996-2000 التي نلاحظ فيها انخفاض معدل التضخم من 18.7% سنة 1996 إلى 0.3% سنة 2000، وهذا نتيجة للجهود المبذولة في الفترة السابقة من أجل تخفيض التضخم وأيضاً انتهاء تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي في 1998، إذ تم التحكم في حجم الكتلة النقدية وكبح التضخم وبالتالي أصبح من الممكن إعادة تعديل سعر الصرف خصوصاً بعد ارتفاع سعر برميل البترول مما حسن من حجم إحتياطات الجزائر حيث بلغت 13,556,106,992 دولار أمريكي في سنة 1999 وتم التحكم في حجم المديونية، نتيجة لتحسن وارتفاع حجم إحتياطات الجزائر نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر في سعر الصرف فارتفع بنسبة 12.93% سنة 1996 و 5.13% سنة 1997 وهكذا حتى وصلت نسبة التغير إلى 11.48% وهذا الارتفاع يعني انخفاض في قيمة العملة المحلية لكن ليس بنفس الدرجة والمعدلات السابقة، ثم من 2001-2005 نلاحظ تذبذب في معدل التضخم فتارة يرتفع وتارة ينخفض والسبب كان عدم استقرار الاقتصاد العالمي وخاصة الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر حيث لم يعد هناك ثقة في الأسواق المالية ولا وسائل النقل مما أدى إلى زيادة التكاليف في نقل الواردات وأيضاً إلى ارتفاع الأسعار مما أدى إلى تضخم مستورد من الخارج فكان حجم الواردات 12.010 مليون دولار في سنة 2002 لتصل 17.874 مليون دولار في 2005، ثم تداعيات الحرب على أفغانستان والعراق التي أثرت على التجارة الخارجية وأسعار السلع مما أدى إلى تذبذب معدل التضخم، أما بالنسبة لسعر الصرف فقد بقي مستقر نسبياً في هذه الفترة إذ حدث انخفاض في سعر صرف الدولار مقابل الدينار نتيجة للظروف التي كانت تمر بها الولايات المتحدة

* نقصد بالتضخم النقدي التضخم الناتج عن الزيادة في حجم الكتلة النقدية الموجودة في التداول، أما التضخم الهيكلي فهو التضخم الناتج عن وجود مشاكل واختلالات في هيكل الاقتصاد تسبب ارتفاع في الأسعار.
** نقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية في السوق النقدية المالية، فعند وجود فائض في الكتلة النقدية بعرض أوراق للبيع حتى يمتص الفائض، أما إذا كان هناك انخفاض في كتلة النقدية يشتري الأوراق المعروضة للبيع ليوفر السيولة، وهي أداة من أدوات السياسة النقدية.

الأمريكية إذ نتيجة للهجوم عليها ثم إعلانها للحرب على أفغانستان ومن ثم العراق في 2003 أدى إلى انخفاض سعر صرفها أمام العملات حيث سجل واحد دولار 1.5230 أورو في ثاني يوم بعد الأحداث، وهذا ما يفسر القيم السالبة لنسب التغير في سنتي 2003 و2004 يعني سعر صرف الدولار مقابل الدينار أنخفض وقيمة العملة المحلية ارتفعت، وبالنسبة للفترة الأخيرة 2005-2010 نلاحظ ارتفاع في معدل التضخم نتيجة للأزمة المالية 2008 إذ كان من آثارها ارتفاع أسعار السلع على المستوى العالمي مما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات في هذه الفترة حيث بلغت 24,5684 مليون دولار في سنة 2008*، وحتى سعر الصرف أنخفض بعد أن كان في مستويات 77 و79 دينار للدولار الواحد أصبح ما بين 72 و73 دينار للدولار الواحد وهذا ما يفسر القيم السالبة لنسب التغير في 2006 حيث كانت بداية تشكل أزمة الرهن العقاري وسنة 2007 أين انفجرت أزمة الرهن العقاري وسنة 2008 أين تفاقمت هذه الأزمة وتحولت إلى أزمة مالية عامة أي قيمة الدينار هنا ارتفعت. وبالتالي، ما يمكن استنتاجه أن تأثير التضخم على سعر الصرف في الجزائر على المدى الطويل، وبالتالي هناك علاقة بين تقلب سعر الصرف والتضخم في حالة الجزائر.

سعر الفائدة:

كان تسيير إداري لسعر الفائدة وأصبحت البنوك التجارية مجرد شبابيك تنفذ توجيهات مخطط الإقراض الذي يحتوي على المعدلات الواجب تطبيقها في كل قطاع، أدى هذا إلى وجود وضعية غير مناسبة لجذب الادخار، ونتيجة لهذه الوضعية والتحول نحو اقتصاد السوق لجأت الجزائر إلى عملية تحرير تدريجي لمعدلات الفائدة ابتداء من ماي 1989، وهذا وفقا لنموذج ماكينون-شو وفراي وهذا لتحقيق أحسن عائد للادخار لجذبه وتوجيهه نحو تمويل الاستثمار. والجدول الموالي يبين تطور كل من سعر الصرف وسعر الفائدة على الإقراض والودائع:

* سعر صرف الدولار مقابل الأورو من فوركس، وقيمة الواردات من إحصائيات صندوق النقد الدولي:
[http:// www.imf.org](http://www.imf.org)

الجدول 02: تطور سعر الصرف والفائدة على الإقراض والودائع 1990-2010

السنة	سعر صرف الدولار مقابل الدينار	سعر الفائدة على القروض %	سعر الفائدة على الودائع %
1990	9,5773	8	8
1991	20,0132	12,8	8
1992	21,836	12,8	8
1993	23,345	12,8	8
1994	35,059	16	12
1995	47,6847	18,4	16,6
1996	54,7678	19	14,5
1997	57,7303	15,7	12,6
1998	58,736	11,5	9,1
1999	66,6402	10,8	8,3
2000	75,285	10	7,5
2001	77,215	9,5	6,3
2002	79,682	8,6	5,3
2003	77,395	8,1	5,3
2004	72,061	8	3,6
2005	73,276	8	1,9
2006	72,647	8	1,8
2007	69,292	8	1,8
2008	64,7843	8	1,8
2009	72,647	8	1,8
2010	74,3908	8	1,8

المصدر: تطور سعر الفائدة، موقع البنك الدولي:
<http://www.worldbank.contries.algeria/data-statistique.html>

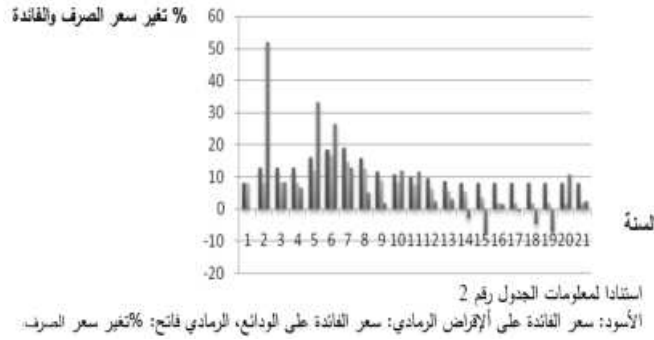
ولتحليل هذه المعلومات سنقوم برسمها على شكل منحني بياني ونمثلها على شكل أعمدة:

الشكل 03: تطور سعر الصرف وسعر الفائدة على الإقراض والودائع 1990-2010



تحدد سعر الفائدة حسب الطلب والعرض على النقود لكن بتوجيه من بنك الجزائر إذ يصدر تعليمات تحدد سعر الفائدة في بعض القطاعات أو على أحد أنواع القروض، كما نلاحظ من المنحنى هناك تزامن بين سعر الصرف والفائدة، إذ نلاحظ ارتفاع سعر الفائدة يصاحبه ارتفاع في سعر الصرف وعند انخفاض سعر الصرف نلاحظ أيضا وجود انخفاض في سعر الفائدة سواء على الإقراض أو الودائع. وللتوضيح أكثر مثلنا نسب تغير سعر الصرف مع سعر الفائدة على الإقراض والودائع بأعمدة وهذا كما يلي:

الشكل 04: تمثيل نسب تغير سعر الصرف وسعر الفائدة على الإقراض والودائع



من خلال هذا التمثيل البياني، نلاحظ أن فعلا هناك تزامن في تغيرات سعر الصرف وتطور سعر الفائدة، إذ عندما بدأت الدولة بتحرير أسعار الفائدة تدريجيا نلاحظ ارتفاع في سعر الفائدة من 1990 إلى 1991 ثم ثباتها حتى 1993 بالنسبة للإقراض هذا حتى نقلل من الإقراض للتقليل من الكتلة النقدية للتحكم في التضخم، ويقائها ثابتة من 1990 إلى 1993 بالنسبة للودائع هذا نتيجة للاضطرابات الأمنية التي مرت بها الجزائر التي لم تشجع الاستثمار. وبالتالي، لم يكن هناك إقبال على الاقتراض وأيضا الادخار كان منخفض في هذه الفترة، نتيجة لانخفاض الدخل العائلي بسبب تسريحات العمال وإقبال العديد من المؤسسات العمومية الذي كان من إجراءات تخفيض عجز الموازنة العامة في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي، ثم واصل سعر الفائدة في الارتفاع هذا بعد بدأ بعض المشاريع الصغيرة الخاصة في الظهور ونشاط عملية الاستيراد والتصدير من طرف الخواص للخارج هذا حتى سنة 1996، ولكن بعد هذه الفترة نلاحظ انخفاض في سعر الفائدة على الودائع والإقراض حتى 2004 هذا لسببين أولهما لرغبة الدولة تشجيع الاستثمار والثاني هو لجعل سعر الفائدة على الودائع قريب من سعر الفائدة على الإقراض حتى لا يكون هناك تمادي في استخدام أسعار الفائدة كعامل إغراء للجمهور من طرف البنوك الخاصة كما حدث في حالة بنك الخليفة الذي كان يستخدم سعر فائدة على الودائع حتى 13% ثم أفلس هذا البنك. وبعد 2004

نلاحظ ثبات سعر الفائدة بالنسبة للإقراض عند مستوى 8% وبالنسبة للودائع 1.8%، وتزامنت هذه التغيرات مع تغير سعر الصرف بالارتفاع التدريجي حتى 2002 وانخفض بعد ذلك نتيجة لأحداث 11 سبتمبر وما والها من أحداث ثم الأزمة في 2008 ليستقر عند 74.3908 دينار جزائري في 2010.

إذن نستنتج أن سعر الفائدة له دور في تقلب سعر الصرف إذ هذا التحرك المتزامن الذي تبينه الأشكال السابقة يوضح أن سعر الصرف هو من أحد العوامل التي تؤدي إلى تقلب سعر الصرف الجزائري.

🇩🇿 معدل النمو الاقتصادي:

سنقوم الآن بدراسة تطور سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي وهذا من خلال دراسة المعلومات المتوفرة في الجدول الآتي:

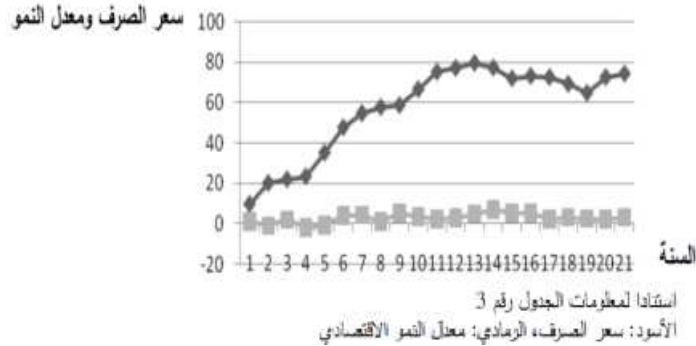
الجدول 03: تطور سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي 1990-2010

السنة	سعر صرف الدولار مقابل الدينار	معدل النمو الاقتصادي %
1990	9,5773	0,8
1991	20,0132	-1,2
1992	21,836	1,8
1993	23,345	-2,1
1994	35,059	-0,9
1995	47,6847	3,8
1996	54,7678	4,1
1997	57,7303	1,1
1998	58,736	5,1
1999	66,6402	3,2
2000	75,285	2,2
2001	77,215	2,6
2002	79,682	4,7
2003	77,395	6,9
2004	72,061	5,2
2005	73,276	5,1
2006	72,647	2
2007	69,292	3
2008	64,7843	2,4
2009	72,647	2,1
2010	74,3908	3

المصدر: معدل النمو الاقتصادي: موقع البنك الدولي
<http://www.worldbank.contries.algeria/data-statistique.html>

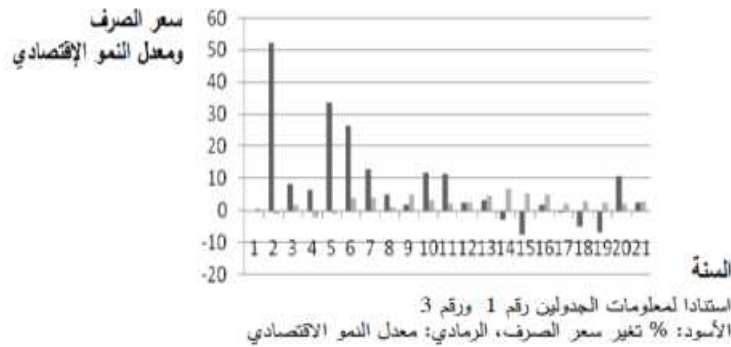
ولتحليل هذه المعلومات نمثلها في منحنى بياني وثم في شكل أعمدة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 05: منحنى تطور سعر الصرف ومعدل النمو 1990-2010



نلاحظ من المنحنى، أن هناك تزامن أيضا بين معدل النمو الاقتصادي وسعر الصرف بحيث نلاحظ ارتفاع سعر الصرف بزمانه ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي، وفي مرحلة الانخفاض أيضا نلاحظ وجود انخفاض في سعر الصرف. ولنوضح أكثر نقوم بتمثيل نسب تغير سعر الصرف مع معدل النمو الاقتصادي وهذا كما يلي:

الشكل 06: تمثيل نسب تغير سعر الصرف ومعدل النمو



يوضح هذا الشكل لنا أن من 1990 إلى 1994 كانت نسبة النمو الاقتصادي ضئيلة بل سلبية في بعض السنوات مثل 1991 و1993 و1994، بسبب معدل النمو الديموغرافي المرتفع كان حوالي 3.5% سنويا وبسبب أيضا ارتفاع حجم المديونية وتعثّر شركات القطاع العام وعدم قدرة المشاريع التنموية تحقيق أهدافها، ثم نلاحظ تحقق معدلات نمو إيجابية تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وهذا من 1995 إلى 2000 حيث هنا كنا نطبق برنامج الإصلاح الهيكلي وحاولنا تحسين إنتاجية المؤسسات العمومية المتبقية وتطهيرها ماليا، وشجعنا نشوء مؤسسات صغيرة خاصة مما دعم معدلات النمو وتحكمتنا في معدل النمو الديموغرافي أيضا، ثم نلاحظ من 2000 إلى 2005 تحقيق معدلات نمو إيجابية أولا نتيجة لتقليصنا للمديونية وبدأ تطبيق برنامج الإنعاش من أجل تحقيق نمو في الاقتصاد ونتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية وجذب استثمارات أجنبية مباشرة في مجال الطاقة والاتصالات كشركة جازي بمبلغ 1274.52 مليون دولار، أما بعد 2005 نلاحظ وجود معدلات نمو موجبة لكنها أقل من الفترة السابقة نتيجة لارتفاع التضخم في تلك الفترة، أما بالنسبة لسعر الصرف فنلاحظ أن تحركاته هي تقريبا نفس تحركات معدل النمو ماعدا في فترة الأزمة المالية 2008 التي تسببت بانخفاض سعر الصرف نتيجة لانخفاض سعر صرف الدولار في الأسواق العالمية. ومنه، نستنتج أن معدل النمو الاقتصادي له دور في تفسير تقلبات سعر الصرف الجزائري مما يوافق ما جاء في نظرية الإنتاجية.

✦ ونموذج لسعر الصرف بدلالة المتغيرات الداخلية:

كان التحليل السابق يستند على المنحنيات والتمثيلات البيانية مبررة بأحداث وعوامل اقتصادية، وهذا بهدف ربط المتغيرات بسعر الصرف ووضع أساس لاستخدام المعلومات السابقة لبناء نموذج لسعر الصرف، حيث قمنا بإدخال كل من قيم سعر الصرف ومعدل التضخم وأسعار الفائدة على القروض والودائع ومعدل النمو في برنامج SPSS وقمنا بإنشاء نموذج خطي متعدد حيث كان سعر الصرف TC هو المتغير التابع، وكان معدل التضخم IPC وسعر الفائدة على القروض IC وسعر الفائدة على الودائع ID ومعدل النمو G متغيرات مستقلة وكانت النتائج كما يلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,928 ^a	,862	,827	9,2141627

a. Predictors: (Constant), G, Id, IPC, Ic

يبين لنا معامل الارتباط R أن قيمة الارتباط بين متغيرات النموذج هي 92.8% أي هذه المتغيرات مرتبطة ببعضها البعض، ويبين لنا معامل التحديد (R²) أن هذه المتغيرات تفسر 86.2% من سعر الصرف وتغيراته.

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	8463,902	4	2115,976	24,923	,000 ^a
Residual	1358,413	16	84,901		
Total	9822,315	20			

a. Predictors: (Constant), G, Id, IPC, Ic

b. Dependent Variable: TC

ومن تحليل التباين المبين في الجدول، نجد أن الإحصاءة المحسوبة F تساوي 24.923 فلنبحث عن F_T الجدولية لإختبار المعنوية الكلية، ونقصد بذلك الأخذ بأحد الفرضيتين:

$$H_1 : B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = 0$$

$$H_2 : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq 0$$

ومن الجدول الإحصائي لفيشر عند معنوية 5% نجد: $F(4,16)=3.06$ ، ومنه الإحصاءة المحسوبة F أكبر من الإحصاءة الجدولية F. وبالتالي، نأخذ بالفرضية الثانية أي عوامل النموذج غير معدومة وللاّبتدار معنوية كلية، أي كل من التضخم وسعر الفائدة على الإقراض والودائع ومعدل تدخل في تفسير سعر الصرف وتقلباته.

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	33,362	10,781		3,094	,007
	IPC	-1,646	,302	-,801	-5,450	,000
	Ic	4,910	1,595	,807	3,078	,007
	Id	-3,180	1,229	-,637	-2,587	,020
	g	3,590	1,092	,366	3,288	,005

a. Dependent Variable: TC

يبين الجدول لنا المعاملات المقدرة وبالتالي تكون العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات:

$$TC = 33.362 - 1.646 IPC + 4.91 Ic - 3.180 Id + 3.59g$$

$$(3.094) \quad (-5.45) \quad (3.078) \quad (-2.587) \quad (3.288)$$

$$R=92.8\% \quad R^2=86.2\% \quad F=24.923$$

نلاحظ من الجدول الإحصائي لستيوذنت أن $T(16)=2.1199$ عند معنوية 5% ومما نلاحظ من $T(16)$ المحسوبة في الجدول فإنها كلها تقع خارج مجال الفرضية التي تعدم أي من عوامل النموذج، بمعنى أن للمقدرات معنوية وهي غير معدومة، كما نلاحظ أن مقدرة معدل التضخم سالبة مما يبين العلاقة العكسية بين التضخم وسعر الصرف، أي عند ارتفاع التضخم ستتحفز قيمة الدينار ويرتفع سعر صرف الدولار مقابلها وهذا ما وضعناه سابقاً، ونجد مقدرة سعر الفائدة على الإقراض موجبة مما يعني أن سعر الصرف وهذه الأخيرة على علاقة طردية فارتفاع سعر الفائدة على الإقراض سيؤدي إلى قلة الطلب على الاقتراض من الخارج مما يقلل من الطلب على عملتنا وبالتالي انخفاض قيمتها وارتفاع سعر الصرف، وبالنسبة لسعر الفائدة على الودائع فإن مقدرتها سالبة مما يبين العلاقة العكسية، حيث ارتفاعها لدينا سيؤدي إلى زيادة دخول الأموال للاستفادة من الفرق مما يؤدي لارتفاع قيمة عملتنا. ونستنتج من أن التضخم ومعدل النمو وسعر الفائدة على القروض والودائع هي متغيرات مفسرة لسعر صرف الدينار وتقلباته، وبدرجة كبيرة كما وضعنا من خلال النموذج.

2-1) متغيرات داخلية أخرى:

سنتكلم عن أثر تقلبات سعر الصرف على كل من الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات وأخيراً على المديونية، لذا هو مقسم إلى ثلاثة فروع لدراسة كل عنصر على حده: تقلبات سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، تقلبات سعر الصرف وميزان المدفوعات، وتقلبات سعر الصرف والمديونية الخارجية.

✚ تقلبات سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي:

سندرس في هذا الفرع أثر تقلبات سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي، وحسب البنك الدولي فإن الناتج المحلي الإجمالي يحسب مجموع القيم المضافة من طرف جميع المقيمين المنتجين في القطر بالإضافة إلى الضرائب ماعدا الإعانات غير مشمولة في قيمة المنتج.

بالنسبة لحسابه وفقا لنظام المحاسبة الوطنية الجزائري فهو يحسب بجمع كل القيم المضافة من طرف المقيمين في القطر ثم نضيف إليها الضرائب غير المباشرة والإعانات*.
لكن بما أن معلومات البنك الدولي أكثر شمولاً وثقة سنعتمد عليها في دراستنا هذه والجدول التالي يبين لنا تطور سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي:

الجدول 04: تطور سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي من 1990-2010

الوحدة مليار دولار

السنة	سعر الصرف الدولار مقابل الدينار	الناتج المحلي الإجمالي	%تغير الناتج
1990	9,5773	2,101	-
1991	20,0132	45,715	95,40
1992	21,836	48,003	4,77
1993	23,345	49,946	3,89
1994	35,059	42,542	17,40 -
1995	47,6847	41,764	1,86 -
1996	54,7678	46,941	11,03
1997	57,7303	48,177	2,57
1998	58,736	48,187	0,02
1999	66,6402	48,64	0,93
2000	75,285	54,79	11,22
2001	77,215	55,18	0,71
2002	79,682	57,053	3,28
2003	77,395	68,018	16,12
2004	72,061	85,013	19,99
2005	73,276	102,339	16,93
2006	72,647	117,169	12,66
2007	69,292	135,803	13,72
2008	64,7843	170,989	20,58
2009	72,647	140,576	21,63 -
2010	74,3908	159,425	11,82

المصدر: الناتج المحلي الإجمالي: موقع البنك الدولي

<http://www.worldbank.contries.algeria/data-statistique.html>

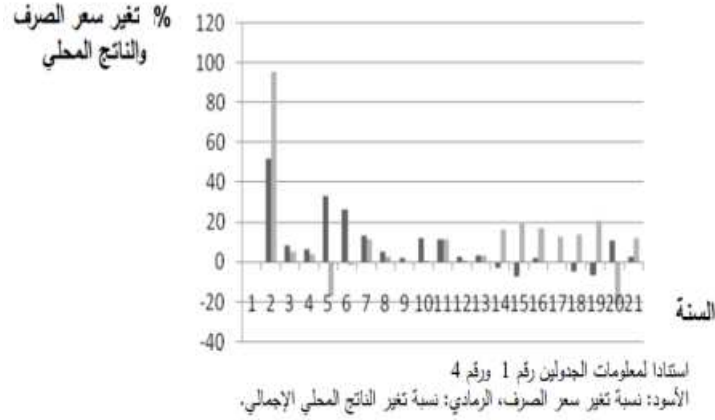
* نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية.

«أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2010»

أ. د. / بن عبد العزيز فطيمة & أ. / فاسي فاطمة الزهراء

ولتحليل هذه المعلومات بشكل أفضل فلنمثل نسب تغير سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي:

الشكل 07: تمثيل نسب التغير سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي



نلاحظ من الجدول السابق والشكل أعلاه، أن خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، كان الناتج المحلي الإجمالي متذبذب بين الارتفاع والانخفاض لكن بقيم طفيفة إذ بقي في متوسط 44 مليار دولار، وهذا لأن الجزائر كانت تطبق برنامج الإصلاح الهيكلي الذي كان يهدف إلى رفع معدل النمو وتصحيح هيكل الناتج المحلي الإجمالي، الذي كان يمثل فيه ناتج قطاع المحروقات نسبة 75%، ونتيجة لهذا البرنامج تحقق نمو في ناتج خارج قطاع المحروقات بقيمة 5%، وسعر الصرف في هذه الفترة أيضا تم ارتفاعه نتيجة لإجراء تخفيض قيمة العملة وبالتالي نتج عنه أيضا الارتفاع في قيمة الناتج المحلي الخام بمعنى أن نتيجة لارتفاع سعر صرف الدولار (تخفيض قيمة العملة) ارتفعت قيمة الناتج المحلي الخام مثلما حدث في 1990 إذ انتقلت من 2.101 مليار دولار إلى 45.715 مليار دولار بعد أن ارتفع سعر الصرف من 9.5773 دينار جزائري إلى 20.0132 دينار جزائري، أي عندما تغير سعر الصرف بنسبة 52.15% تغير الناتج المحلي بنسبة 95.40% لكن ليس في كمية الناتج إنما في قيمته فقط، ولم ترتفع كمية الناتج الخام أيضا بسبب عدم القدرة على جذب استثمارات كبيرة، إذ في فترة التسعينات من القرن الماضي كانت الأوضاع الأمنية متدهورة فلم تجذب استثمارات أجنبية بحجم كبير إذ حسب البنك الدولي كان حجم الاستثمار المباشر في 1992 30 مليون دولار ثم لم تجذب أي استثمار أجنبي حتى 1996 بمبلغ 270 مليار دولار وكانت في مجال المحروقات.

وكان حجم الاستثمار المحلي 30.8 مليار دينار جزائري في 1992 ليصل إلى 29.7 مليار دينار جزائري في 1999، لكن بعد سنة 2000 كنا أنهينا برنامج الإصلاح الهيكلي واستقر سعر الصرف وتحكنا في المديونية وحدثت طفرة في أسعار البترول حيث كان سعر البرميل 38.63 دولار سنة 2004 وبلغ 54.54 دولار، مما سمح لنا بتوفر أموال وبدأنا نطبق برنامج تدعيم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2000-2005 الذي حقق نتائج جيدة إذ نما خلال هذه الفترة ناتج قطاع خارج المحروقات بـ 6.2% وقطاع الزراعة بـ 6.8%، وأيضاً دعم هذا البرنامج ببرنامج تمديدي له في الفترة 2005-2010 يهدف إلى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي والناتج المحلي الخام من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر الذي تزايدت وتثيرته بعد 2000 والجدول الموالي يبين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من 2000 إلى 2010:

الجدول 08: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 2000-2010

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القيمة	143,000,000	207,300,000	1,065,000,000	633,800,000	881,900,000	1,081,000,000
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	
القيمة	1,796,000,000	1,662,000,000	2,595,000,000	2,760,000,000	2,291,200,000	

المصدر: موقع البنك الدولي:

<http://www.worldbank.contries.algeria/data-statistique.html>

من هذا الجدول، نلاحظ ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في هذه الفترة رغم حدوث انخفاض في سنتي 2003-2004 نتيجة لأزمة بنك الخليفة داخليا التي قللت الثقة في الجهاز المصرفي الجزائري، والأوضاع العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لكن عاودت الارتفاع بعد 2004 وهذا للأسباب الآتية:

- تحسن الوضع الأمني؛
- التحكم في المديونية؛
- تبسيط النظام الضريبي،
- السماح بتحويل الأرباح للخارج أو جزء منها؛
- واستقرار سعر الصرف عند مستوى 70 دينار للدولار الواحد مما شجع الاستثمارات على دخول السوق الجزائري.

كما تم الإعلان عن برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 ويستلزم من النفقات 214,21 مليار دينار (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة

الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 700,9 مليار دينار جزائري (ما يعادل 130 مليار دولار)، وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار)، كما يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية⁷.

- ومنه، نستنتج أن تقلبات سعر الصرف كان لها أثّرين على الناتج المحلي الإجمالي:
- أثّر صوري من خلال ارتفاع وانخفاض سعر الصرف الذي يصاحبه ارتفاع وانخفاض في قيمة الناتج المحلي عند تحويله بالعملة الصعبة؛
 - وأثر حقيقي غير مباشر يتمثل في قدرة سعر صرف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة عندما يكون في مستوى مستقر وغير مغالي في تقديره أو غير مغالي في تخفيضه.

✚ تقلبات سعر الصرف وميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات كما عرفناه سابقا هو كشف كل التدفقات المالية والسلعية بين المقيمين في القطر وخارجه، وبما أن له علاقة مع الخارج فهذا يعني أن لسعر الصرف حتما أثر عليه وعلى بنوده ومن أهم بنوده الميزان التجاري وميزان رأس المال اللذين سيكونان محل دراستنا، ونقدم الجدول التالي الذي يبين تطور أرصدة الميزان التجاري وميزان رأس المال في الفترة 1990-2010.

الجدول 09: تطور أرصدة الميزان التجاري وميزان رأس المال في الفترة 1990-2010

الوحدة: مليار دولار أمريكي

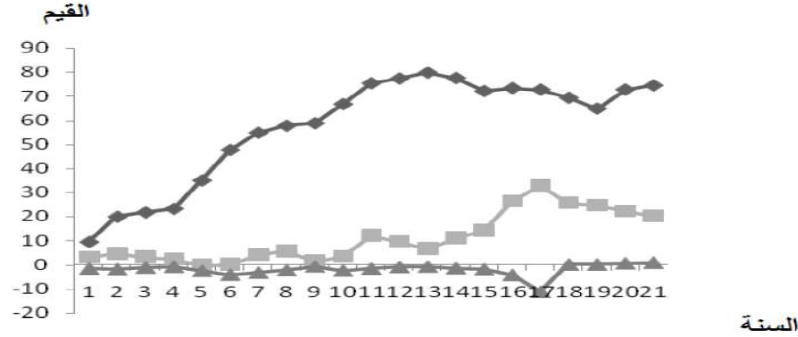
البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
م التجاري	3.11	4.67	3.2	2.4	0.3-	0.2	4.1	5.69	1.51	3.36	12.3
م رأس المال	1.57-	1.89-	1.1-	0.8-	2.5-	4.1-	3.3-	2.29-	0.66-	2.4-	1.57-
البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010 ¹	
م التجاري	9.61	6.7	11.14	14.27	26.47	32.9	25.7	24.8	22.3	20.3	
م رأس المال	0.87-	0.71-	1.37-	1.9-	4.2-	11.2-	0.11	0.16	0.65	0.93	

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي:

<http://www.imf.org/algeria-data/staticalappendex.html>

لتحليل هذه المعلومات وفهمها بشكل أحسن فلنمثلها بمنحنى بياني وهذا اعتمادا على معلومات تطور سعر الصرف في الجدول 1 والجدول 9 كما يلي:

**الشكل 08: منحنى تطور سعر الصرف وأرصدة الميزان التجاري ورأس المال
1990-2010**



استنادا لمعلومات الجدول رقم 9 والجدول رقم 1
الأسود: سعر الصرف، الرمادي: رصيد ميزان التجاري، الرمادي الغامق: رصيد ميزان رأس المال.

من الفترة 1990-1995 نلاحظ تحقق فائض في الميزان التجاري وهذا لأن كان هناك انخفاض في حصيلة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض أسعار البترول التي كانت 24.2 دولار للبرميل لتصل إلى 16.3 دولار للبرميل في 1994، مما جعل الدولة تخفض من الواردات خاصة الواردات الخاصة بمشاريع التنمية وتم فتح المجال أما الخواص للإستيراد وتشجع القليل فقط للقيام بهذه العملية فبعد أن كانت 9.684 مليار دولار في 1990 أصبحت 7.681 مليار في 1992 لتصل 8.788 مليار دولار في 1994، مما نتج عنه تحقيق فائض بعد التقليل من حجم الواردات، لكن الارتفاع في قيمتها فيما بعد كان نتيجة لتخفيض قيمة العملة الوطنية أي ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري أدى إلى ارتفاع حجم فاتورة الواردات، وهذا الارتفاع أيضا قلل من حصيلة الصادرات من البترول التي تمثل حوالي 95% من صادراتنا إذ كانت في 10.865 مليار دولار لتصل في 8.053 مليار دولار، وكان في سنة 1994 عجز نتيجة لانخفاض سعر البترول مما جعل الحصيلة 8.053 مليار دولار والواردات 9.365 مليار⁸.

نلاحظ من الفترة 1995-2010 أن الميزان التجاري حقق فوائض نتيجة⁹:
- ارتفاع أسعار البترول من 17.6 دولار للبرميل في 1995 ليصل إلى 77.4 دولار في 2010؛

- تزايد معدلات نمو الاقتصاد خاصة بعد سنة 1999 وتحسن الوضعية الأمنية مما جذب الاستثمار الأجنبي كما وضحنا في الفرع السابق؛
- ونمو الصادرات خارج المحروقات بنسبة 6.2% مما ساعد على تحقيق فائض.
- أما بالنسبة لميزان رأس المال فنلاحظ أنه في حالة عجز من 1990-2006 وهذا للأسباب التالية:
- تدهور الوضعية الأمنية في التسعينات من القرن الماضي مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال للخارج؛
- عدم جذب استثمارات أجنبية في تسعينات القرن الماضي نتيجة للأوضاع الأمنية المتدهورة فلم تكن هناك استثمارات أجنبية مباشرة، أما بالنسبة للاستثمارات غير المباشرة فلم تكن هناك سوق للأوراق المالية حتى 1996 وهو سوق غير متطور وراكد؛
- تسديد خدمات الديون السابقة والحصول على ديون جديدة من صندوق النقد الدولي في 1992 و 1994 مما سبب عجز؛
- وبداية من سنة 2000 كنا قد أنهينا برنامج الإصلاح الهيكلي والتثبيت وصاحب هذا ارتفاع أسعار البترول مما وفر لدينا أموال لبدأ تسديد الديون وتصفياتها وهذا ما حدث فعلا لذا نجد أن ميزان رأس المال حقق عجزا.
- ونلاحظ أن من سنة 2006-2010 حقق ميزان رأس المال فائضا وهذا للأسباب الآتية:
- ارتفاع الاستثمارات الأجنبية كما وضحنا في الجدول في الفرع السابق وهذا نتيجة لتحسن الوضع الأمني وتوفير مناخ استثماري مغري حيث عدلت نظامها الضريبي وقوانين الشركات إذ سمحت بإنشاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة والشخصية الوحيدة؛
- التخلص من المديونية إذ لم يتبقى إلا حوالي 6 ملايين دولار وفقا لتصريحات بنك الجزائر سنة 2011؛
- وزيادة تحويلات المهاجرين نحو الوطن إذ بلغ المهاجرين سنة 2009 حوالي 1.6 مليون مهاجر وبلغ حجم تحويلاتهم نحو 10.7 مليون دولار وفقا لوزارة الداخلية.

قمنا بإنشاء نموذج خطي بسيط باستعمال SPSS يكون رصيد الميزان التجاري B.COM هو المتغير التابع وسعر الصرف TC هو المتغير المستقل وكانت النتائج كما يلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.578 ^a	.334	.299	8,53531

a. Predictors: (Constant), TC

كما هو مبين معدل الارتباط البسيط كان 57.8% أي رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف مرتبطان بنسبة 57.8% ومدى التوافق والتفسير بينهما معبر عنه بمعامل التحديد (R^2) الذي قيمته 33.4، وهي نسب بسيطة لكن ملحوظة تعني أن تقلب سعر الصرف ذو تأثير بسيط لكن ملحوظ على رصيد الميزان التجاري.

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	693,055	1	693,055	9,513	,006 ^a
	Residual	1384,178	19	72,851		
	Total	2077,233	20			

a. Predictors: (Constant), TC

b. Dependent Variable: B.COM

وبالنسبة لمعنوية النموذج فقيمة الإحصاء F المحسوبة هي 9.513 ومن الجدول الإحصائي لفشير فهي 4.38 عند درجة معنوية 5% وبالتالي نجد أن الإحصاء المحسوبة أكبر من الجدول الإحصائي مما يعني أن للنموذج معنوية كلية، أي معاملاته ليست كلها معدومة، وتكون المعاملات المقدرة كالآتي:

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-4,075	5,278		-,772	,450
	TC	,266	,086	,578	3,084	,006

a. Dependent Variable: B.COM

نلاحظ أن ليس للقيمة الثابتة معنوية إحصائية لأن t المحسوبة تقع في مجال الرفض لإختبار ستيودنت إذ t الجدولية هي 2.086 عند معنوية 5% وبالتالي هي تنتمي لمجال الرفض [2.086-2.086] وبالتالي تكون المعادلة:



$$\begin{aligned} \text{B.COM} &= -4.075 + 0.266 \text{ TC} \\ &(-0.772) (3.084) \\ R &= 57.8\% \quad R^2 = 33.4\% \quad F = 9.513 \end{aligned}$$

وكما هو مبين نلاحظ أن مقدرة سعر الصرف موجبة ما يبين أن رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف على علاقة طردية، فارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة) يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري والعكس عند الانخفاض، وهذا يوافق ما نصت عليه نظرية ميزان المدفوعات وكينز.

أما بالنسبة لميزان رأس مال، فكان النموذج كما يلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,032 ^a	,001	-,052	2,59909

a. Predictors: (Constant), TC

كما هو مبين معدل الارتباط البسيط كان 3.2% أي رصيد ميزان رأس المال وسعر الصرف مرتبطان بنسبة 3.2% ومعامل التحديد (R^2) الذي قيمته 1%، وهي نسب ضئيلة جدا تعني أن تقلب سعر الصرف ذو تأثير ضئيل جدا على رصيد ميزان رأس المال مما يؤكد أن سعر الصرف وميزان رأس المال غير مرتبطان وسعر الصرف ذو تأثير ضئيل جدا على رصيد ميزان رأس المال.

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,129	1	,129	,019	,892 ^a
	Residual	128,350	19	6,755		
	Total	128,479	20			

a. Predictors: (Constant), TC

b. Dependent Variable: B.CAP

وبمقارنة F المحسوبة التي هي 0.019 ومن الجدول الإحصائي لفشير فهي 4.38 عند درجة معنوية 5% نجد أن الإحصاءة المحسوبة أقل من الجدول الإحصائي مما يعني أن ليس للنموذج معنوية كلية أي معاملاته كلها معدومة وسعر الصرف لا يفسر تغيرات رصيد ميزان رأس المال وبالتالي المعاملات المقدرة مرفوضة ولا داعي لذكرها. وبالتالي نستنتج أن تقلبات سعر الصرف تؤثر على الميزان التجاري بنسبة معتدلة ولا تؤثر على ميزان رأس المال بتاتا.

ومن هذا التحليل الاقتصادي والقياسي، نستنتج أن سعر الصرف يؤثر على صيد الميزان التجاري لأنه يؤثر على قيمة الصادرات والواردات من وإلى الدولة لكن ليس بالحجم الكبير، إذ لم نجح سياسة خفض سعر الصرف لمعالجة عجز ميزان المدفوعات الجزائري وهذا للأسباب التالية:

- صادرات الجزائر لا تتمتع بالمرونة لتتغير بتغير الطلب نتيجة لانخفاض سعر الصرف لأن 95% منها من المحروقات التي خضع في إنتاجها لقرارات الأوبك، وحجم صادراتها خارج المحروقات قليلة لن تؤثر كثيرا بتخفيض سعر الصرف؛
 - والتجارة الخارجية في الجزائر لا خضع للحرية التامة.
- وأما بالنسبة لميزان أس المال، فإن لسعر الصرف تأثير نيل جدا عليه وهذا لأن مهما كان سعر الصرف فهو لا يجذب رؤوس الأموال، بل يجب توفر عناصر أخرى مثل جهاز مصرفي متطور لسهولة حريك الأموال وزيادة ثقة أصحابها في هذا الجهاز، أيضا يجب توفر بيئة استثمارية جيدة سواء في السوق الحقيقي أو السوق المالي والجزائر لا تتمتع بسوق مالي نشط وجاذب لرؤوس الأموال.

✦ تقلبات سعر الصرف والمديونية الخارجية:

منذ الإستقلال سعت الجزائر إلى تحسين أداء الاقتصاد وتحقيق تنمية لذا قامت الحكومة بتنفيذ عدة مشروعات نموية مثل البرنامج الرباعي الأول والثاني في السبعينات من القرن الماضي والبرنامج الخماسي الأول والثاني في الثمانينات من القرن الماضي، مما جعل الجزائر ستعين بالتمويل الخارجي من أجل تمويل هذه البرامج ومع تراكم هذه الديون والافاق أسعفت الفائدة الدولية وقعت الجزائر في نهاية الثمانينات من القرن الماضي في أزمة مديونية كانت أهم أسبابها:

- تقلبات قطاع المحروقات خلال سنتي 1973 و1979 إجماع سعر النفط وكننتيجة لهذا إبعثت الجزائر سياسة الاقتراض معتمدة على كهنات إجماع أسعار النفط للقرارات اللاحقة، لكن حدث العكس إذ إنخفض سعر البترول سنة 1986 مما أدى إلى تقليص عائدات صادرات المحروقات، ومن ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات وعدم القدرة على سديد الديون وقد سبب هذا الإنخفاض في خسائر للجزائر قدرها 9 مليا دوليا؛

- خامات الجهود الاستثمارية إذ إعتمدت الجزائر منذ السبعينات من القرن الماضي على سياسة نموية معتمدة خاصة على القطاع الصناعي الذي طلب استثمارات خاصة فاقت إمكانيات التمويل المحلية، مما أدى بالجزائر إلى اللجوء للقروض الخارجية غير أن تمويل هذه الاستثمارات عن طريق القروض الخارجية جعل من الجهاز الإنتاجي جهازا باعيا للخارج، إذ أن عملية تشغيله توقف إلى حد كبير على واردات السلع الأولية والسلع الوسيطة؛

- غياب سياسة سليمة للاقتراض وهذا لعدم وجود ناسب بين ركيبة العملات الأجنبية المكونة للدين الخارجي وبين مط التجارة الخارجية، حيث أن صادرات الجزائر تم بصورة شبيه كلية بالدولار الأمريكي ومنه يكفي خفض قيمة الدولار مع ثبات العملات الأخرى حتى يتفاهم حجم الدين الخارجي، إرفاع حصة القروض قصيرة الأجل من إجمالي القروض وما بعها من شروط قاسية خاصة من حيث إرفاع أسعار الفائدة فيها، زيادة خدمات الدين الخارجي لتصل إلى 30.7% سنة 1994 في حين لم تتجاوز 57.62% سنة 1987، وعدم المصادقية في سبيل القروض حيث استعملت نسبة كبيرة منها في تمويل الواردات من السلع الكمالية، عدم فعالية القطاعات الإنتاجية التي مولت بالقروض والتي كانت ضعيفة ما عدا في قطاع المحروقات¹⁰.

والجدول التالي يبين تطور المديونية خلال 1990-2010:

الجدول 10: تطور المديونية خلال 1990-2010

الوحدة مليار دولار أمريكي

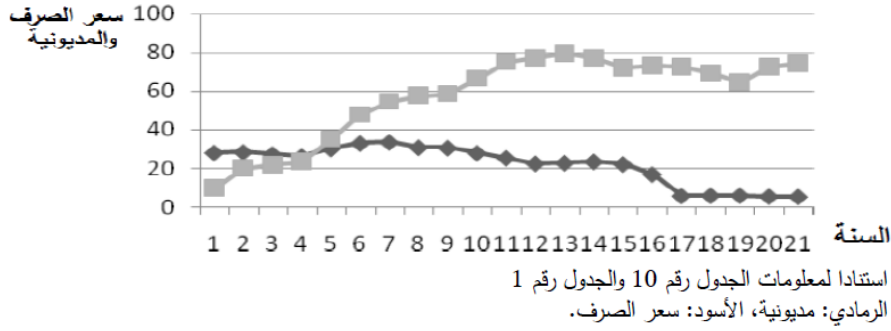
السنة	حجم الدين	السنة	حجم الدين
1990	28,146	2001	22,57
1991	28,487	2002	22,83
1992	27,348	2003	23,54
1993	26,274	2004	22,18
1994	30,241	2005	16,87
1995	33,051	2006	5,72
1996	33,653	2007	5,9
1997	30,9	2008	5,93
1998	30,68	2009	5,42
1999	28,006	2010	5,27
2000	25,38		

المصدر: موقع البنك الدولي:

<http://www.worldbank.contries.algeria/data-statistique.html>

ولتحليل هذه المعلومات فلنقم بتمثيلها بمنحنى بياني وهذا أيضا بتمثيل تطور سعر الصرف أيضا المذكور في الجدول 05 وهذا كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 09: منحني تطور المديونية وسعر الصرف 1990-2010



نلاحظ من الجدول، أن من 1990-1993 كان هناك انخفاض في حجم المديونية لكن تجاوزت خدمات المديونية الخارجية 80% من إيراداتها الخارجية، كل هذه التطورات أدت بالجزائر للجوء لصندوق النقد الدولي بغرض الإقتراض حيث حصلت منه على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في جوان 1991 مما أدى إلى خفض قدرة الجزائر على تسديد ديونها، وارتفاع سعر صرف الدولار لم يؤثر على حجم المديونية في هذه الفترة لأن الجزائر كانت تسدد بعض أقساطها مستخدمة حقوق السحب الخاصة التي إقتضتها من صندوق النقد الدولي سابقا، ثم من 1994-2000 لجأت لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي فقدم لها قرض متوسط الأجل بلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات مما أدى إلى إرتفاع الديون متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 13.18% من 1994 إلى 1996.

كما أن إتفاق إعادة الجدولة الذي أبرمته الجزائر مع نادي باريس في ماي 1994 ساهم من جهة في خفض معدل خدمة الدين ليبلغ نسبة 30.9% سنة 1996 بعدما بلغ 47.1% سنة 1994 أي إنخفض بنسبة 34.39%، وساهم من جهة أخرى في خفض ديون الجزائر المقومة بالدولار والين بنسبة مرتفعة بلغت 51.96% وذلك بين سنتي 1994 و 1996. ومثلت سنة 1997 نقطة تحول في وضع المديونية الخارجية للجزائر حيث سجل الدين المتوسط والطويل الأجل إتجاها تنازليا لتبلغ 28.14 مليار دولار سنة 1999 أي إنخفض بنسبة 15.31% منذ سنة 1996 مما أدى إلى إنخفاض إجمالي الدين بنسبة 15.86%، إلا أن معدل خدمة الدين عرف إرتفاعا ملحوظا سنة 1998 حيث بلغ 47.5% وهذا يرجع من جهة إلى إبرام إتفاق القرض الموسع الذي إمتد من سنة 1995 إلى سنة 1998، ومن جهة أخرى إلى إرتفاع ديون الجزائر المقومة بالين وباقي العملات بين سنتي 1997 و 1998 بـ 14.17 و 13.3% على التوالي مقابل إنخفاض ديونها بالدولار بنسبة 6.02% فقط، ومع إرتفاع أسعار البترول سنة 1999 حيث بلغت قيمة البرميل الواحد 17.9 دولار أمريكي، إنخفضت نسبة خدمة الدين لتصل إلى 39.1%¹¹. وبالتالي في هذه الفترة، كان لسعر الصرف بعض الأثر على

المديونية، أما في الفترة الأخيرة 2000-2010 نلاحظ إنخفاض حجم المديونية وهذا لأن سعر برميل البترول إرتفع مما وفر لدينا حصة جيدة وبدأنا نسد في ديوننا إذن لم يكن لسعر الصرف أثر هنا في تخفيض حجم المديونية
وبإدخال المعلومات السابقة في برنامج SPSS وإنشاء نموذج خطي بسيط وكانت النتائج:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,489 ^a	,239	,199	8,9976012

a. Predictors: (Constant), TC

يبين لنا معدل الارتباط الذي قيمته 48.9% أن الدين الخارجي وسعر الصرف مرتبطان بنفس القيمة ويبين لنا معامل التحديد أن سعر الصرف يفسر 23.9% من حجم الدين الخارجي، أما معامل التحديد المصحح فكان 19.9% وكما نلاحظ هذه القيم بسيطة لكن جديرة بالأخذ بعين الاعتبار وتبين أن لتقلبات سعر الصرف أثر على المديونية في حالة الجزائر بشكل ملاحظ لكن ليس بشكل كبير.

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	482,822	1	482,822	5,964	,025 ^a
	Residual	1538,180	19	80,957		
	Total	2021,001	20			

a. Predictors: (Constant), TC

b. Dependent Variable: DEBT

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	34,540	5,563		6,209	,000
	TC	-,222	,091	-,489	-2,442	,025

a. Dependent Variable: DEBT

ومن هذا الجدول، نجد أن للنموذج معنوية كلية، أي ليس كل عوامل النموذج معدومة وهذا لأن الإحصاءة F المحسوبة في الجدول أعلاه أكبر من F من الجدول الإحصائي لفisher 4.38.

Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	34,540	5,563		6,209	,000
TC	-,222	,091	-,489	-2,442	,025

a. Dependent Variable: DEBT

من هذا الجدول نستنتج أن لمقدرات النموذج معنوية لأن t المحسوبة لا تقع في مجال الفرضية أن المقدرات معدومة وهو $[2.086-2.086]$ ، وبالتالي تكون المعادلة كما يلي:



$$DEBT = 34.54 - 0.222TC$$

$$(6.209) (-2.442)$$

$$R = 48.9\% \quad R^2 = 23.9\% \quad F = 5.964$$

ومنه، نستنتج أن لتقلبات سعر الصرف أثر بسيط على المديونية الخارجية لكنه ملحوظ ولا يمكن تجاهله، وهذا لأن المديونية مقومة بالعملة الأجنبية، وأي تغير في قيمة سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية سيكون له أثر، وكما نلاحظ فإن مقدرة سعر الصرف سالبة، مما يبين أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والمديونية، ففي حالة ما أنخفض سعر الصرف الدينار الجزائري فحجم المديونية سيرتفع والعكس في حالة ارتفاع. ونستنتج أن سعر الصرف الجزائري له علاقة وطيدة بكل من معدل التضخم وسعر الفائدة على الإقراض والودائع ومعدل النمو، ولتقلبات سعر الصرف أثر على الناتج المحلي الإجمالي بشكلين صوري وحقيقي، أما بالنسبة لميزان المدفوعات فأثر سعر الصرف على الميزان التجاري كان ملحوظ وبين ذلك كل من معدل الارتباط ومعدل التحديد اللذين كانا 57.8% و 33.4% على الترتيب، أما بالنسبة لميزان رأس المال فقد كانا 3.2% و 1% مما يعني أن لتقلبات سعر الصرف أثر ضئيل جدا على ميزان رأس المال، وأخيرا بالنسبة للمديونية فكان لتقلبات سعر الصرف عليها أثر بسيط لكنه ملحوظ لأن هذه الديون بالعملة الأجنبية وبالتالي فأثر سعر الصرف سيكون موجود ولو بنسبة بسيطة.

(2) أثر الدولار والأورو على سعر الصرف:

تظهر العملات المؤثرة على الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل هيكل التبادلات مع الخارج، فإن خلال فترة 1990-1997 كان 70% من تبادل الجزائر كانت مع الإتحاد الأوروبي و30% كانت نحو خارج منطقة الإتحاد الأوروبي، إذ بلغ التبادل مع فرنسا 28% وألمانيا 19% وإيطاليا 25% وإسبانيا 10%¹². وكانت عائدات صادرات المحروقات بالدولار لأن أكبر المستوردين لهذه المواد هي الولايات المتحدة الأمريكية، حتى عقودها المتداولة تقيم بالدولار لذا هذه العملة أيضا تؤثر على الاقتصاد الجزائري، كما أفاد تقرير صادر عن الخارجية الأمريكية يتعلق بالمبادلات التجارية مع دول المغرب العربي بأن الجزائر تستحوذ على نسبة 71% من هذه المبادلات، بعد أن حققت فائضا في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال 2010 وصل إلى 18 مليار دولار.

بلغت نسبة التبادل التجاري بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 17%، ورجّح كفة المبادلات لصالح الجزائر بنحو 18 مليار دولار فائض الميزان التجاري مع أمريكا، وذلك كون صادرات الجزائر من خام المحروقات في تزايد من الطلب الأمريكي ويكون سعر البيع بالبرميل وفق الأسعار الدولية لخام برنت الشمال، بما أن النفط الجزائري مصنف ضمن أجهز الخامات العالمية، في حين تستورد الجزائر منها السلع الغذائية والصناعية لاسيما الحبوب¹³.

مما سبق، يتضح لنا أن أهم العملات المؤثرة على الاقتصاد الجزائري هي الأورو والدولار الأمريكي، لما لهما من وزن في الاقتصاد العالمي بسبب القوة الاقتصادية الداعمة للعملتين، حيث الأورو هو عملة الإتحاد الأوروبي الذي يضم أكبر الدول الصناعية الأوروبية والدولار هو عملة أكبر قوة اقتصادية في العالم الولايات المتحدة الأمريكية.

(1-2) العلاقة بين سعر صرف الدولار مقابل الدينار والدولار مقابل الأورو:

لدراسة هذه العلاقة نقدم الجدول التالي الذي يبين تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار وسعر صرف الدولار مقابل الأورو وهو كما يلي:

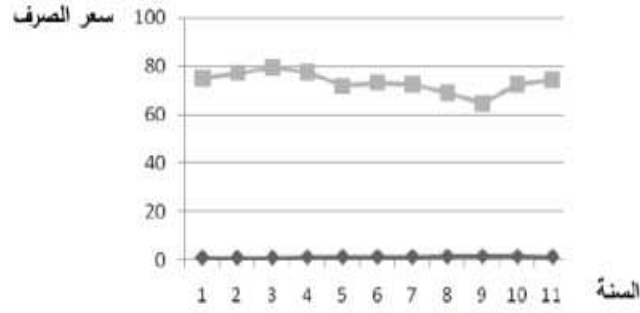
الجدول 11: تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار والأورو من 2000-2010

السنة	سعر صرف الدولار مقابل الأورو	سعر صرف الدولار مقابل الدينار
2000	0,9232	75,285
2001	0,8952	77,215
2002	0,9454	79,682
2003	1,1321	77,395
2004	1,2438	72,061
2005	1,2449	73,276
2006	1,2563	72,647
2007	1,3711	69,292
2008	1,4726	64,7843
2009	1,3935	72,647
2010	1,3261	74,3908

المصدر: تطور سعر صرف مقابل الدينار: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (سنوات 2001-2005، 2011)، موقع صندوق النقد العربي
<http://www.amf.org>
تطور سعر الصرف مقابل الأورو: موقع الاحتياطي الفدرالي
<http://www.federalreserve.gov/releases/gsa/20000103.html>

ولتحليل هذه المعلومات بشكل أفضل فلنقم بتمثيلها بمنحنى بياني:

الشكل 10: منحنى تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار والأورو 2000-2010



إستنادا لمعلومات الجدول رقم 11
الرمادي: سعر صرف الدولار مقابل الدينار، الأسود: سعر صرف الدولار مقابل الأورو

من الجدول والمنحنى، لا حظ أن سعر صرف الدولار مقابل الأول و كل في ارتفاع مستمر من 2000 إلى 2008 وهذا بسبب أحداث 11 سبتمبر والحر على أفغانستان والعراق حيث زاد الطلب على المعدات الحربية من الولايات المتحدة الأمريكية من طرف أول وبا إذ هي أيضا شكت في الحربين، مما جعل سعر الصرف يرتفع، ثم لا حظ انخفاضه من 2008-2010 وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية إثر نتيجة لإفلاس والي 52 بنك وضخ والي 1.5 تريليون دولار أمريكي في الأسواق المالية أدى إلى انخفاض سعر الصرف الدولار أمام الأول¹⁴، يعني تفعت قيمة الأول و أمام الدولار لأ المتعاملين الإقتصاديين لم تعد لديهم ثقة في الدولار كما سبق فاتجهوا حر الأول و والين. لكن لا يمكن أن يغفل أيضا سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية، فأغلبية عقود بيع النفط تتم بالدولار¹⁵. وبالنسبة لسعر صرف الدولار مقابل الدينار فنلا حظ ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الدينار من 2000-2002. هنا لأه كل هنا طلب على الدولار من طرفنا لتسديد مستحقات الديون الخارجية، ثم لا حظ انخفاض سعر الصرف من 2002-2005 بسبب آثار الحر على العراق وأفغانستان، وبسبب تحسن الوضع الاقتصادي والأمني وتقلص حجم الديون الخارجية كما بينا سابقا، ثم زيادة في انخفاض سعر الصرف على الدولار بسبب تحسن الاقتصاد الجزائري وتقليص حجم المديونية بشكل كبير وفي سنة 2008 سجل سعر صرف الدولار 62.7843 دينار جزائري بسبب الأزمة المالية والهزة التي تعرض لها الدولار ومن ثم إستقر سعر صرف الدولار بين 72 و 73 دينار جزائري. وقمنا بإدخال معلومات الجدول 10 في برنامج spss وأشأنا نموذج خطي بسيط وكانت النتائج كما يلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.817 ^a	.668	.631	2 491,5181200

a. Predictors: (Constant), TC1

من الجدول نجد أن معامل الارتباط بين سعر صرف الدولار مقابل الدينار والدولار مقابل الأول و هو 81.7% مما يعني أن هذين المتغيرين مرتبطين ولهما علاقة مع بعضهما البعض، ومعامل التحديد قيمته 66.8% وهو يعني أن سعر صرف الدولار مقابل الأول و يفسر 66.8% من سعر صرف الدولار مقابل الدينار، وإذا أخذنا بمعامل التحديد المصحح 63.1% فيعني أنه يفسر 63.1% من سعر صرف الدولار مقابل الدينار.

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,125E8	1	1,125E8	18,131	,002 ^a
	Residual	5,587E7	9	6207662,542		
	Total	1,684E8	10			

a. Predictors: (Constant), TC1

b. Dependent Variable: TC

وللنموذج معنوية إحصائية أي ليس كل عوامل النموذج معدومة وهذا لأن الإحصاءة F المحسوبة في الجدول أعلاه أكبر من F من الجدول الإحصائي لفisher التي هي 5.12، فنأخذ بالفرضية الثانية ونرفض الفرضية الأولى.

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	93576,668	4770,798		19,614	,000
	TC1	-16711,982	3924,820	-,817	-4,258	,002

a. Dependent Variable: TC

من هذا الجدول نجد أن لمقدرات النموذج أيضا معنوية إحصائية لأن t المحسوبة لا تقع في مجال الفرضية أن المقدرات معدومة وهو [2.2622- 2.2622] وبالتالي تكون المعادلة:

$$TC = 93576.66 - 16711.98TC1$$

$$(19.614) (-4.258)$$

$$R=81.7\% R^2=66.8\% F=18.131$$

حيث TC1 سعر صرف الدولار مقابل الأورو

وبالتالي، لسعر صرف الدولار مقابل الأورو أثر على سعر صرف الدينار الجزائري وهذا بشكل ملحوظ جدا، وهناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار مقابل الدينار وسعر صرف الدولار مقابل الأورو لن المقدرة سالبة، هذا لأن عند انخفاض سعر صرف الدولار تتجه الجزائر نحو التعامل به لأن قيمة الأورو ستكون ارتفعت والعكس عند الارتفاع. ومن هنا، نستنتج أن لسعر صرف الدولار مقابل الأورو أثر على سعر صرف الدولار مقابل الدينار وهذا لأن:

- هاتين العملتين من أكثر العملات تأثيرا على الاقتصاد الجزائري لأن معدل التبادل بين الجزائر والإتحاد الأوروبي 75% في كل من 2009 و 2010 حسب التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2011؛
- ولأن كلا العملتين تحملان أكبر وزن في سلة العملات التي على أساسها تحدد قيمة الدينار الجزائري.

2-2) العلاقة بين سعر صرف الأورو مقابل الدينار والدولار مقابل الأورو:

في هذا الفرع سندرس العلاقة بين سعر صرف الأورو مقابل الدينار وسعر صرف الدولار مقابل الأورو، ولهذا نقدم الجدول الآتي:

الجدول 12: تطور سعر صرف الدولار مقابل الأورو وسعر صرف الأورو مقابل الدينار 2000-2010

السنة	سعر صرف الدولار مقابل الأورو	سعر صرف الأورو مقابل الدينار
2000	0,9232	67,2883
2001	0,8952	67,3011
2002	0,9454	73,0825
2003	1,1321	79,2962
2004	1,2438	87,3279
2005	1,2449	89,635
2006	1,2563	90,3527
2007	1,3711	95,1804
2008	1,4726	93,9597
2009	1,3935	101,1664
2010	1,3261	97,5985

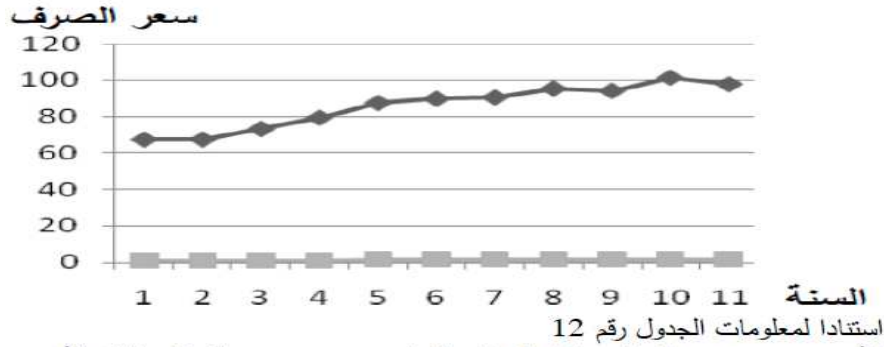
المصدر: تطور سعر صرف مقابل الدينار: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001! 2005!
2011! من "ور #!\$ موقع صندوق النقد العربي:

<http://www.amf.org>

تطور سعر الصرف مقابل %ورو! موقع الاحتياطي الإدرالي:

<http://www.federalreserve.gov/releases/gsa/20000103.html>

ولتحليل هذه المعلومات بشكل أفضل فلنمثلها بمنحنى بياني كما هو مبين في الشكل الموالي:
الشكل 11: منحنى تطور سعر صرف الأورو مقابل الدينار والدولار 2000-2010



الأسود: سعر صرف الدولار مقابل الدينار، الرمادي: سعر صرف الدولار مقابل الأورو

نلاحظ من الجدول والمنحنى □ من 2007-2000 كل □ هناك ارتفاع في كلا من سعري صرف الدولار مقابل الأورو والأورو مقابل الدينار، هذا لأن □ تؤمن الجزائر غالبية وارداتها من الدول الأوروبية كما تزداد قيمة هذه الواردات كل سنة، حيث وصلت خلال السنوات الأخيرة بين 60 و 70% من إجمالي الواردات، وشكلت المواد الغذائية والسلع الصناعية والمعدات والآلات غالبية الواردات مما زاد من طلبنا على الأورو وبالتالي ارتفاع سعره أمام الدينار الجزائري. أما بالنسبة لسعر صرف الدولار أمام الأورو فكما شرحنا سابقا نتيجة لهجمات 11 من سبتمبر والحرب على العراق وأفغانستان □ انخفضت قيمة الدولار وبالتالي تم التوجه إلى الأورو وكل □ هذا الانخفاض في قيمة الدولار والتوجه نحو الأورو أيضا سببا في ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدينار، أما من 2008-2010 فنلاحظ انخفاض سعر صرف الأورو في 2008 بسبب انخفاض الواردات وتفجر الأزمة المالية التي أدت إلى إفلاس عدة بنوك في أوروبا كبنك الملكي الدانماركي ولهذا انخفض ومن ثم عاد وارتفع ليسجل 101.1664 دينار □ زائري في 2009 وهذا لتحسن الوضع في أوروبا عما هو في الولايات المتحدة ولزيادة الطلب على الأورو نتيجة لانخفاض قيمة الدولار لنفس الفترة.

وقمنا بإدخال معلومات الجدول 12 في برنامج spss وأنشأنا نموذج خطي بسيط وكانت النتائج كما يلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,959 ^a	,919	,910	3,6123384

a. Predictors: (Constant), TC1

من هذا الجدول نجد □ معامل الارتباط بين سعر صرف الأورو مقابل الدينار والدولار مقابل الأورو هو 95.9% مما يعني □ هذين المتغيرين مرتبطين ولهما علاقة مع بعضهما البعض قوية، ومعامل التحديد قيمته 91.9% وهو يعني □ سعر صرف الدولار مقابل الأورو يفسر 91.9% من تغيرات سعر صرف الأورو مقابل الدينار، وإذا أخذنا بمعامل التحديد المصحح 91% فيعني أنه يفسر 91% من سعر صرف الأورو مقابل الدينار.

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1338,922	1	1338,922	102,607	,000 ^a
Residual	117,441	9	13,049		
Total	1456,363	10			

a. Predictors: (Constant), TC1

b. Dependent Variable: TC2

والنموذج معنوية إحصائية أي ليس كل عوامل النموذج معدومة وهذا لأ □ الإحصاءة F المحسوبة في الجدول أعلاه 102.607 أكبر من F من الجدول الإحصائي لفيشر التي هي 5.12، فنأخذ بالفرضية الثانية ونرفض الفرضية الأولى.

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	16,462	6,917		2,380	,041
	TC1	57,641	5,690	,959	10,130	,000

a. Dependent Variable: TC2

من هذا الجدول، نجد أن المقدرات النموذج أيضا معنوية إحصائية لأ t المحسوبة لكل مقدرة لا تقع في مجال الفرضية المقدرات معدومة وهو [2.2622-2.2622] عند معنوية 5%، وبالتالي تكون المعادلة كما يلي:

$$TC2 = 16.462 + 57.641TC1$$

$$(2.38) (10.13)$$

$$R=95.9\% R^2=91.9\% F=102.607$$

حيث: $TC2$ = عر صرف الأورو مقابل الدينار
و $TC1$ = عر صرف الدولار مقابل الأورو.

وبالتالي لسعر صرف الدولار مقابل الأورو أثر على عر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو وهذا بشكل كبير، ونجد أن العلاقة طردية بين عر صرف الأورو مقابل الدينار و عر صرف الدولار مقابل الأورو إذ ارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى ارتفاع الأول لأ عند ارتفاع عر الصرف الدولار يعني انخفاض قيمته وبالتالي تتجه الجزائر نحو الأورو مما يعني زيادة الطلب عليه وبالتالي يرتفع عر صرفه مقابل الدينار الجزائري. ومن التحليل السابق نستنتج أن عر صرف الدينار يتأثر بسعر صرف الدولار مقابل الأورو وهذا للأباب التالية:

- حصيلة صادرات الجزائر تقوم بالدولار و وارداتها بالأورو مما يربط عملتها بهاتين العملاتين؛
- كلتا العملتين جزء من لة تقييم الدينار الجزائري وتحمل أكبر وز فيها، وبالتالي التغيرات الحاصلة في عر صرف العملتين اتجاه بعضهما يؤثر على عر صرف الدينار الجزائري اتجاههما؛
- وتملك الجزائر احتياطي صرف بالدولار 135 مليار وبالأورو 120 مليار دولار في سنة 2010 حسب تصريح بنك الجزائر، وبالتالي تغير عر صرف العملتين يؤثر على احتياطي الصرف وبالتالي يؤثر أيضا على عر الصرف الدينار.

خاتمة:

تطور نظام الصرف الجزائري وفقا لمراحل عديدة، حسب التطورات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، التي قامت بها فمر من نظام ثابت خلال السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي ليتحول إلى نظام الفلانة في المصرف لحماية ما لدينا من العملة الصعبة كاحتياطي، ثم في التسعينات من القرن الماضي أين بدأنا نتحول لاقتصاد السوق نتيجة لانتهيار النظام الاشتراكي وأزمة المديونية التي اضطررتنا للجوء لصندوق النقد الدولي الذي فرض علينا برنامج الإصلاح الهيكلي ومنه تم تبني نظام التعويم المدار بالنسبة للدينار الجزائري على أساس سلة عملات.

استخرجنا المتغيرات الداخلية التي تؤثر وتؤدي إلى تقلب سعر صرف الدينار الجزائري باستخدام المنهج التحليلي والإحصائي، وتوصلنا إلى أن سعر الصرف الجزائري مرتبط ارتباط وثيق بكل من التضخم، سعر الفائدة على الإقراض والودائع، ومعدل النمو، ثم في نقطة أخرى درسنا أثر تقلبات سعر الصرف على الدينار الجزائري على الناتج المحلي الإجمالي، أين وجدنا أن سعر الصرف يؤثر على هذا المؤشر بشكلين صوري حيث عند تقييم الناتج المحلي الإجمالي كل سنة حسب متوسط سعر الصرف لتلك السنة فإن قيمة الناتج قد ترتفع أو تنخفض حسب سعر الصرف تلك السنة، فقد يكون نفس ناتج السنة السابقة لكن عند تقييمه بسعر الصرف قد يرتفع أو ينخفض، والشكل الثاني يكون حقيقي حيث عندما يكون سعر الصرف مستقر ومناخ استثماري مشجع سيتم جذب استثمارات أجنبية التي ستزيد من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ثم تكلمنا عن أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات باختبار أهم بندين منه ودراستهما هما الميزان التجاري وميزان رأس المال، ووجدنا أن في حالة الميزان التجاري فلتقلبات سعر الصرف أثر ملحوظ عليه لأن تقلبات سعر الصرف تؤثر على حصيلة الصادرات وفاتورة الواردات مما يؤثر رصيد الميزان التجاري، أما بالنسبة لميزان رأس المال فوجدنا أن لتقلبات سعر الصرف أثر ضئيل جدا عليه، لأن المناخ الاستثماري في الجزائر لا يجذب نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي حيث تحتل الجزائر المرتبة 96 في قائمة إمكانات الاستثمار الأجنبية المباشرة لصندوق النقد الدولي منذ 2003، وبما أنه ليس لدينا سوق مالي نشيط فإن فرص جذب استثمارات مالية غير مباشرة ضئيلة إلى معدومة، ثم درسنا أثر تقلبات سعر الصرف على المديونية الخارجية ووجدنا أن لتقلبات سعر الصرف أثر ملحوظ على المديونية لأن هذه المديونية مقيمة بالعملة الصعبة، وبالتالي فإن تغير سعر صرف تلك العملة فيؤثر على المديونية.

وكنقطة أخيرة، تكلمنا عن العلاقة بين سعر صرف الدولار مقابل الأورو على كل من سعر صرف الدولار مقابل الدينار وسعر صرف الأورو مقابل الدينار وهذا لأن هاتين العملتين هما حاليا الرائدتين في الاقتصاد العالمي، ولأنهما عملتين يتم على أساسهما تحديد قيمة عملة الدينار ووجدنا أن لسعر صرف الدولار مقابل الأورو أثر ملحوظ على سعر صرف الدولار مقابل الدينار، وأثر قوي على سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري.

الهوامش والمراجع:

- 1 مراد عبد القادر، «دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة ورقلة، 2011، ص 102.
- 2 مراد عبد القادر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق إنقلا عن عبد المنعم السيد علي، عبد الرحمن حبيب، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1986، ص 7.
- 3 محمد حسين محمد رشيد، «الإحصاء الوصفي والتطبيقي والحيوي»، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 263.
- 4 من موقع الديوان الوطني للإحصاء:
<http://www.ons.dz/indicateur-monetaire.html>
- 5 المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، «الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي»، الجزائر، 1998، ص ص 11-13.
- 6 نص بيان مجلس الوزراء بتاريخ 2010/05/24،
<http://www.jazairs.com>
- 7 نفس نص بيان مجلس الوزراء لـ 2010/05/24.
- 8 قطاف نبيل، «تطور ميزان المدفوعات الجزائري»، بحث منشور على الموقع،
<http://img167.imageshack.us/img167/1859/sanstitre8jg.png>
- 9 التقرير الإقتصادي العربي، الموحد لسنة 2011.
- 10 مخلوفي عبد السلام، «أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي»، 2011/05/04،
<http://amelbouchoucha.mountada.biz/t61093-topic>
- 11 أحمد هني، «واقع المديونية»، دار المعرفة الإقتصادية، الجزائر، 1992، ص ص 25-26.
- 12 SEKKAT. K. & VAROUDAKIS A., «Exchange rate management and manufactured exports in Sub-Saharan Africa», Journal of development economics, Vol. n° 61, 2000.
- 13 SEKKAT. K. & VAROUDAKIS A., Opt. cit.
- 14 تقرير وزارة المالية الأمريكية منشور على موقع صندوق النقد الدولي:
http://www.imf.org/world_development.html
- 15 محمد رمضان، «تقلبات أسعار النفط ولجنة الموارد والحاجة الى الميزانية الصفرية»، 2012/11/07،
<http://blogs.mubasher.infositesdefaultfilesoilpricebhvr.pdf>